



'اختفوا عن وجه الأرض'

مدنيون مختطفون في ليبيا



منظمة العفو
الدولية

"أخبرني ابني على الهاتف بأنهم سيبترون أصابعه إذا لم نتعاون معهم".

المنصف محمد علي، والد محمد المنصف الشلاحي، وهو عامل في مجال الإغاثة الإنسانية

لقد أصبحت عمليات اختطاف المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة سمة يومية لليبيا ما بعد القذافي.

فقد ازدادت هذه العمليات بشكل هائل مع تصاعد النزاعات المسلحة منذ أواسط عام 2014. ويعرف معظم الليبيين صديقاً أو زميلاً أو فرداً من أفراد العائلة وقع ضحية لمثل عمليات الاختطاف هذه. ويعيش آخرون عديدون في ظل الخوف من التعرض للاختطاف والتعذيب.

ووفقاً لمعلومات جمعية الهلال الأحمر الليبي، فإن مصائر وأماكن وجود ما لا يقل عن 378 شخصاً ممن اختفوا منذ عام 2014 كانت في أبريل/نيسان 2015 لا تزال مجهولة. وقُدِّم نحو 626 بلاغاً إلى الهلال الأحمر الليبي منذ عام 2014، حيث قُدمت الأغلبية العظمى من هذه البلاغات (508) في بنغازي عقب اندلاع النزاعات المسلحة الحالية. وذكر الهلال الأحمر الليبي أنه في العديد من الحالات أُطلق سراح مدنيين مختطفين من خلال عمليات تبادل السجناء، في إشارة إلى عمليات احتجاز الرهائن. بيد أن منظمة العفو الدولية تعتقد أنه لم يتم الإبلاغ عن العدد الحقيقي لعمليات الاختطاف.

إن جماعات وقوات مسلحة عديدة في شتى أنحاء ليبيا، ومنها تلك التابعة للحكومات المتنافسة، من قبيل قوات "فجر ليبيا" وقوات "عملية الكرامة"، بالإضافة إلى الجماعات التي لها أجنداتها الخاصة، هي المسؤولة عن عمليات اختطاف المدنيين على أساس مناطقهم وأرائهم وانتماءاتهم السياسية المتصورة. وفي بعض

وقُتلوا بدون محاكمة في الفترة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2015 على أيدي ما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، وهي جماعة مسلحة تهدف إلى فرض تفسيرها الخاص للشريعة الإسلامية في ليبيا. ولا يزال ما لا يقل عن سبعة مواطنين مصريين، معظمهم من الأقباط، في عداد المفقودين عقب اختطافهم بالقرب من سرت ومصراتة.

ولا يزال مصير الأشقاء الثلاثة - جمال متى حكيم ورائف متى حكيم وروماني متى حكيم، وابن عمهم عادل صديق حكيم، مجهولاً منذ اختطافهم عند نقطة تفتيش في سرت في 25 أغسطس/آب 2014. وقال أحد أقربائهم لمنظمة العفو الدولية إن أولئك الرجال كانوا في طريق العودة إلى مصر عندما أوقفت سياراتهم مجموعة من الرجال المسلحين والمقنَّعين عند نقطة تفتيش. وبعد التدقيق في جوازات سفرهم، أرغم الأقباط الأربعة على الخروج من السيارة واقتيدوا إلى مكان مجهول.

وفي مايو/أيار 2015 تم اعتقال عشرات المواطنين التونسيين في طرابلس قبل إطلاق سراحهم فيما بعد، في ما بدا أنه رد انتقامي على اعتقال أحد قادة "فجر ليبيا" من قبل السلطات التونسية. وبعد مرور بضعة أسابيع، وفي 12 يونيو/حزيران تحديداً، تم اختطاف 10 موظفين قنصليين تونسيين، ثم إطلاق سراحهم بعد أسبوع، وسط تقديرات بأن اختطافهم كان يهدف إلى تأمين إطلاق سراح ذلك القائد في تنظيم "فجر ليبيا" - الذي أطلق سراحه فعلاً في وقت لاحق، ولا يزال مصير ومكان وجود اثنين من الصحفيين التونسيين سفيان شرابي ونذير قطاري مجهولين منذ سبتمبر/أيلول

الحالات يبدو أن عمليات الاختطاف تُنفَّذ بهدف الحصول على فدية أو تأمين تبادل السجناء، الأمر الذي يعتبر نوعاً من احتجاز الرهائن، وهو جريمة حرب. وعادة ما يتم اختطاف المدنيين، وبينهم أطفال، من منازلهم وأماكن عملهم ومحطات الغاز ونقاط التفتيش وفي الشوارع. ومن بين المختطفين صحفيون ونشطاء وقضاة ممن يُستهدفون بسبب أنشطتهم، ومسؤولون عموميون وموظفون مدنيون وعاملون في مجال الإغاثة ومواطنون أجانب يُختطفون بسبب دينهم أو عنصرهم أو جنسيتهم.

وتحدَّث العديد من الناجين ممن كانت قد قُطعت اتصالاتهم بعائلاتهم وبالعالم الخارجي وأُطلق سراحهم، عن تعرُّضهم للضرب المتكرر بالأسلاك والعصي وللتهديدات بالقتل وعصب عيونهم لعدة أيام والإساءات اللفظية من قبل أسريهم أثناء احتجازهم في أوضاع متردية. وعانى بعضهم من إصابات طويلة الأجل أو مستديمة ومن الآثار النفسية نتيجة تعرضهم لمختلف أساليب التعذيب، من قبيل الصعق الكهربائي وإرغامهم على اتخاذ أوضاع جسدية قاسية. وقد لقي عدد من المدنيين المختطفين حتفهم تحت وطأة التعذيب، أو قُتلوا في الحجز بدون محاكمة، أو أُلقيت جثثهم على قارعة الطرق أو نُقلت إلى المستشفيات. ولم تكن عائلات الضحايا تعلم شيئاً عن أماكن وجود أحبائهم، وعادةً ما كانت تعلم بمثل عمليات القتل تلك من مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان من بين المختطفين موظفون قنصليون وعمال أجانب. ففي أحد الحالات اختُطف ما لا يقل عن 49 شخصاً من المواطنين الأجانب، بينهم مصريون وإثيوبيون وأقباط وإريتريون،



"لقد مرّ اثنا عشر شهراً وعشرة أيام من دون أن نسمع أخبارهم. إننا لا نعلم شيئاً عنهم".

عائلة الأقباط المصريين الذين اختطفوا في ليبيا.

صورة: إلى اليسار: أفراد عائلات الأقباط المصريين الأربعة المختطفين في ليبيا يحملون صور أقربائهم أمام مكتب الأمم المتحدة في القاهرة للمطالبة بإطلاق سراحهم، يناير/كانون الثاني 2015

مؤيدو كل طرف من أطراف النزاع عمليات انتقامية، من قبيل الاختطاف والقتل غير القانوني والاعتداء على ممتلكات المدنيين، وغالباً ما كان ذلك يحدث إثر أعمال التحريض والإثارة التي يمارسها أفراد ينتمون إلى الأطراف المتحاربة.

لقد تم إسكات أصوات شخصيات بارزة، من بينها مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون ونشطاء في منظمات المجتمع المدني، عن طريق التهديدات والاعتداءات وعمليات الاختطاف على أيدي الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة. وأرغم العديد من هؤلاء، الذين نزلوا إلى الشوارع ذات يوم أملاً في تحقيق مستقبل أفضل، على العيش في المنفى.

لقد بعث توقيع اتفاق برلماني في 11 يوليو/تموز 2015 من قبل معظم المشاركين في الحوار السياسي الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بصيص أمل لدى الليبيين العاديين في إمكانية انتهاء حالة الفوضى هذه. ويهدف اتفاق الصخيرات إلى وضع حد للعنف وتشكيل حكومة وفاق وطني، تُنهي انقسام المؤسسات الليبية.

إن استبعاد لاعب سياسي رئيسي، وهو المؤتمر الوطني العام، أي البرلمان الليبي السابق، من المشاركة في توقيع الاتفاق من شأنه أن يضع فعاليته في دائرة الشك. بيد أن الاتفاق يحتوي على تدابير مهمة لبناء الثقة، تقتضي من جميع الأطراف جمع المعلومات عن المختطفين والمفقودين وكشف النقاب عنها، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المعتقلين بدون أسس قانونية.

لأسباب سياسية وأيديولوجية وقبلية ودينية. واليوم تتصارع حكومتان وبرلمانان على الشرعية والسلطة من خلال ائتلافات للمليشيات وقوات مسلحة، ولكن بدون أن يتمكن أي منهما من السيطرة التامة والفعالة على الأرض. وقد سمح فراغ السلطة وانحياز نظام العدالة للجماعات المسلحة، كتنظيم الدولية الإسلامية، بالتمدد والسيطرة على بعض المناطق في البلاد.

ويقع مقر الحكومة المؤقتة المعترف بها دولياً في طبرق والبيضاء في الشرق، بينما يقع مقر حكومة الإنقاذ الوطني المعلنة من طرف واحد في طرابلس بغرب ليبيا. وتدعم جماعات مسلحة كل حكومة منهما، حيث يمثل تنظيم "فجر ليبيا" الجناح العسكري لحكومة الإنقاذ الوطني، بينما تمثل قوات "عملية الكرامة" الجناح العسكري للحكومة الليبية المؤقتة (أنظر المربع أدناه للاطلاع على التفاصيل). ومع مرور الزمن بدأت الكتل العسكرية بالانقسام، الأمر الذي أدى إلى تعاضم الفوضى الحالية.

وقد مارست أفراد قوات منتمين إلى الجماعتين المسلحتين "فجر ليبيا" و"عملية الكرامة" تعذيب وإساءة معاملة المقاتلين الأسرى والمدنيين المختطفين، واستخدمت أساليب الصعق الكهربائي، وإرغام المعتقلين على اتخاذ أوضاع جسدية قاسية، والحرمان من الطعام والماء ومرافق الاغتسال الكافية.

وفي خضم حالة انعدام القانون المنفلتة من عقابها والفوضى وانتشار الأسلحة، فإن الأشخاص العاديين أخذوا يطبقون القانون بأيديهم. كما نفذ

2014. وقد ازدادت بواغث القلق على حياتهما بعد تصريح الحكومة الليبية المعترف بها دولياً في 29 أبريل/نيسان 2015، بأنها حصلت على اعترافات من مقاتلين أسرى تشير إلى مقتل سفيان شرابي ونذير قطاري وخمسة آخرين من أفراد طاقم تلفزيون برقة الليبي، وبينهم أربعة مواطنين ليبيين ومواطن مصري واحد.

كما استهدفت عمليات الاختطاف أفراد مجتمع التاورغي، الذين هُجروا في عام 2011، بسبب انتمائهم السياسي وأصلهم. ولا تزال مصائر وأماكن وجود 21 رجلاً من تاورغاء، ممن اختطفوا في مطلع ديسمبر/كانون الأول 2014 أثناء فرارهم من أعمال العنف في بنغازي، مجهولة حتى اليوم.

وعلى الرغم من بعض حالات إطلاق سراح أشخاص عن طريق التفاوض في إطار مبادرات وقف إطلاق النار والمصالحة، فإن آلاف الأشخاص مازالوا محتجزين بصورة غير قانونية.

خلفية

عقب الانتفاضة الليبية التي اندلعت في عام 2011 وتوجت بسقوط حكم العقيد معمر القذافي، تدهورت الأوضاع الأمنية في البلاد بشكل كبير. إذ أن معارك الشوارع وعمليات الاغتيال والاختطاف والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة أصبحت ظاهرة شائعة. ومنذ أواسط عام 2014 ظلت ليبيا غارقة في العديد من النزاعات المسلحة



© REUTERS/Esam Oman Al-Fetori

الإفلات من العقاب

أعلاه: فجوة تظهر التدمير الذي تعرضت له
المباني في بنغازي من جراء القتال المستمر،
إبريل/نيسان 2015

والتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد
الإنسانية التي ارتكبت في ليبيا.

وعلى الرغم من خطورة الانتهاكات الموثقة
واستمرار الولاية القضائية على ليبيا، فقد فشل
المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إجراء
تحقيقات تشمل الجرائم المرتكبة ضد القانون
الدولي على أيدي الجماعات المسلحة والمليشيات
وإفلاتها التام من العقاب منذ عام 2011، متذرعاً
بنقص الموارد وحالة عدم الاستقرار.

إن انهيار السلطة المركزية وغياب نظام العدالة
الجنائية الفعال، بالإضافة إلى قوات الجيش
والشرطة العاملة منذ عام 2011، يعني أن
مرتكبي جرائم الاختطاف والمسؤولين عن احتجاز
الرهائن وارتكاب أفعال التعذيب لا للمساءلة.

ومنذ أواسط عام 2014 ظلت الانتهاكات الخطيرة
لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني
الدولي، التي تصل في بعض الحالات إلى حد جرائم
الحرب، تمرّ بلا عقاب. وتشمل تلك الانتهاكات
عمليات الاغتيال وقتل المدنيين والمقاتلين الأسرى
بلا محاكمة، والقصف العشوائي والهجمات
المباشرة ضد المدنيين وممتلكاتهم.

وما لم يتم كسر دورة الإفلات من العقاب، فإن
مرتكبي عمليات الاختطاف هذه وغيرها من
انتهاكات حقوق الإنسان لن يكون لديهم أي حافز
لوقف أفعالهم.

وتجدد منظمة العفو الدولية دعوة المجتمع الدولي
إلى زيادة دعمه للمحكمة الجنائية الدولية

المدنيون المختطفون

عبد المعز بانون

تاريخ الميلاد: 1976

عدد الأيام التي انقضت منذ اختطافه: ما لا يقل عن 376 يوماً

قبل صلاة فجر يوم 24 يوليو/تموز 2014، اختطف ناشط حقوق الإنسان والمدون عبد المعز بانون. وقد اقتيد من سيارته المتوقفة أمام منزله في منطقة صلاح الدين بطرابلس. ولم يُسمح لعبد المعز بالاتصال بعائلته منذ يوم اختطافه، ولم يعرف مصيره ومكان وجوده حتى الآن.

وعبد المعز بانون هو أحد الأعضاء المؤسسين لحركة "لا للتمديد"، وهو مبادرة أطلقتها منظمات المجتمع المدني، لمعارضة تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام، وهو أول برلمان ليبي منتخب انتهت ولايته في يونيو/حزيران 2014.

وكان عبد المعز بانون قبل اختطافه معارضاً جريئاً لوجود المليشيات في طرابلس، ونظم عدة مظاهرات في هذا الصدد. وتعتقد منظمة العفو الدولية بأنه اختطف بسبب أنشطته التي ترقى إلى مجرد ممارسة الحق في حرية التعبير، وربما يكون محتجزاً كرهينة بهدف ضمان تنفيذ عملية تبادل للسجناء.

ناصر الجروشي

تاريخ الميلاد: 25 أغسطس/آب 1982

عدد الأيام التي انقضت منذ اختطافه: ما لا يقل عن 288 يوماً

اختطف ناصر الجروشي، وهو مدع عام عمره 32 عاماً، في حوالي الساعة الثامنة من بعد ظهر يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014 على أيدي "كتيبة شهداء الزاوية"، بينما كان في طريقه إلى منزله عائداً من رحلة. وقد اختطف في منطقة الفويهاة ببنغازي من أمام جامعة العرب الطبية. ويعتقد أقرباء الجروشي أنه لا يزال محتجزاً في معسكر كتيبة شهداء الزاوية في طرابلس.

وتعمل كتيبة شهداء الزاوية ضمن كتيبة القوات الخاصة 21 صاعقة، وهو جزء من قوات "عملية الكرامة". وشارك ناصر الجروشي في التحقيق في



"منذ يوم اختطافه، بدا وكأنه اختفى عن وجه الأرض، ولم نسمع أي خبر عنه."

سراج بانون، شقيق عبد المعز بانون



"ذهبنا إلى المستشفى في بعض الأحيان للتعرف على الجثث، لربما أن يكون ناصر قد انتهى به المطاف هناك."

الدكتورة نسرین، أخت ناصر الجروشي

حادثة مقتل المدافعة عن حقوق الإنسان سلوى بوقعيقص، بالإضافة إلى التحقيق في أنشطة عصابة مخدرات إجرامية في بنغازي، حيث يشير البعض إلى اختطافه بسبب نشاطه.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق بشأن الأنباء التي تشير إلى أن الجروشي تعرّض لإساءة المعاملة في الحجز، وعانى من إصابة في يده. ومما يفاقم بواعث قلق المنظمة أن الجروشي ظل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ اختطافه، وأنه حُرّم من أي شكل من أشكال الاتصال بعائلته.

"كل ما نريد هو إطلاق سراح والدنا
وتقديم المسؤولين عن احتجازه
بصورة غير قانونية إلى ساحة
العدالة."

الدكتور زكريا سليمان الزوي، نجل الدكتور سليمان
الزوي



الدكتور سليمان الزوي

تاريخ الميلاد: 1944

عدد الأيام التي انقضت منذ اختطافه: ما لا
يقل عن 381 يوماً

الاتصال مع عائلته منذ ذلك الحين.

وقامت منظمة العفو الدولية بتوثيق حادثة
اختطاف الدكتور سليمان الزوي في تقرير موجز
نُشر في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2014 بعنوان
("ليبيا: تحت حكم السلاح: حالات الاختطاف
والتعذيب وغيرها من الانتهاكات على أيدي
المليشيات في غرب ليبيا"،
رقم الوثيقة: MDE 19/009/2014)

أطلق سراح زميله في 6 أغسطس/آب 2014.

ويُحتجز الدكتور سليمان الزوي في الزنتان في
مركز اعتقال يخضع لسيطرة العجمي العتري،
قائد كتيبة أبو بكر الصديق. ويقع مركز الاعتقال
على بعد نحو 12 كيلومتراً من الزنتان، ويتألف

من عدد من المقطورات ومبنى. ويساور منظمة
العفو الدولية قلق بشأن الأنباء التي تفيد بأن
الدكتور سليمان تعرض للتعذيب وغيره من
أشكال إساءة المعاملة، بما في ذلك إطلاق النار
عليه في رجله، وسكب الماء الساخن على جسده.
ومما يزيد من بواغث قلق المنظمة أنه ظل محتجزاً
بمعزل عن العالم الخارجي منذ 21 يوليو/تموز
2014، عندما سُمح له بإجراء مكالمات هاتفية مع
أفراد عائلته. وحُرم من أي شكل من أشكال

في 20 يوليو/تموز 2014 اختطف الدكتور
سليمان الزوي، وهو عضو سابق في المؤتمر
الوطني العام، عمره 71 عاماً، في طرابلس مع
زميل آخر من أعضاء المؤتمر الوطني العام، على
أيدي مقاتلي كتيبة برق النصر التابع للزنتان.

كان الرجلان عائدتين إلى منزلهما من اجتماع،
عندما أوقفا بالقرب من جسر غريان بمنطقة
الجنزور. وعند التدقيق في وثائق الرجلين
الشخصية، تعرّف أفراد في كتيبة برق النصر فوراً
على هوية الدكتور سليمان الزوي كعضو في
المؤتمر الوطني العام، وبدأوا بإهانته وإطلاق
النار في الهواء. ثم نُقل عضوا المؤتمر الوطني إلى
مجمع عسكري يُعرف باسم "7 أبريل" في منطقة
السراج بطرابلس، حيث وُضعا في زنزانتين
منفصلتين، ونُقلوا فيما بعد إلى مدينة الزنتان. ولا
يزال الدكتور سليمان الزوي محتجزاً، بينما



"لا نزال نبحث عنه، وقلقون على سلامته."

بسمة غويلة، ابنة حسن غويلة

حسن غويلة

تاريخ الميلاد: 20 يناير / كانون الثاني 1956

عدد الأيام التي انقضت منذ اختطافه: ما لا يقل عن 251 يوماً.

وفي الفترة بين عام 2012 ويونيو/حزيران 2014، استُخدمت الشركة من قبل أعضاء المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة.

وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية في 25 يونيو/حزيران 2014، واندلاع الأعمال الحربية، بدأت شركة "يوناييتد" بنقل أعضاء مجلس النواب، واستمرت في توفير خدمات إلى الحكومة الطائرة بشكل منتظم بين مطار معيتيقة بطرابلس ومطار الأبرق في البيضاء. ويساور منظمة العفو الدولية قلق عميق على سلامة حسن غويلة. ومما يزيد من بواعث قلق المنظمة أنه ظل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ يوم اختطافه في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

كان يُستخدم في السابق من قبل جهاز الأمن الداخلي.

وذكرت تقارير أخرى أن حسن غويلة ربما يكون قد نُقل إلى مؤسسة الهضبة للإصلاح والتأهيل التابعة إسمياً لسلطة الشرطة القضائية.

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد أيٍّ من هذين التقريرين على نحو مستقل. وتعتقد المنظمة أن حسن غويلة اختُطف بسبب انتمائه المتصور إلى الحكومة المؤقتة ومجلس النواب، وكلاهما في طبرق. وقد عمل حسن غويلة مساعد طيار في شركة "يوناييتد"، وهي شركة طيران تمتلكها الحكومة. وما انفكت الشركة تقدم خدمات النقل الجوي للمسؤولين العموميين.

في حوالي الساعة السابعة من صبيحة يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 اختُطف حسن غويلة، البالغ من العمر 59 عاماً، على أيدي مهاجمين مجهولي الهوية، بينما كان عائداً إلى منزله من صلاة الفجر. وقد اقتيد عنوةً من سيارته عندما كان يوقفها أمام منزله في منطقة الهاني بطرابلس. وُضع فيما بعد في مركبة بيضاء اللون انطلقت به إلى جهة غير معلومة. ولا يزال مصيره ومكان وجوده بالضبط مجهولين منذ ذلك الحين.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير عدة تشير إلى أن حسن غويلة محتجز في مركز اعتقال بمنطقة أبو سليم، الخاضعة لسيطرة صلاح البركي، وهو قائد ميداني يعمل مع ائتلاف "فجر ليبيا". ويقع مركز الاعتقال بالقرب من مصنع البيبي في مبنى

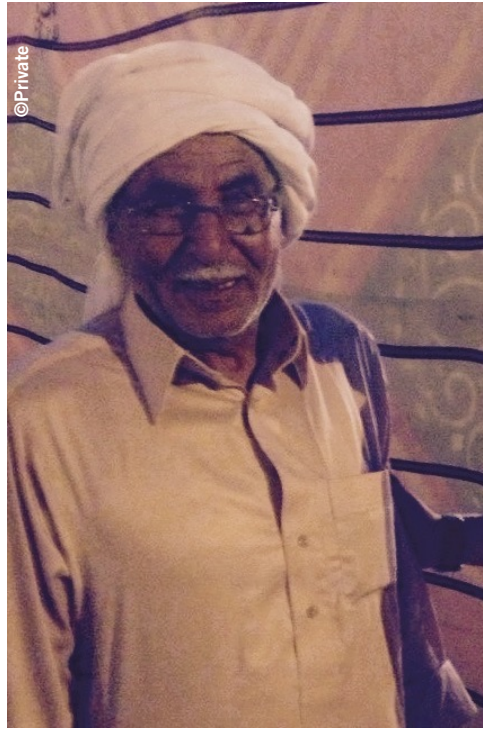
ضو زايد

تاريخ الميلاد: 1942

عدد الأيام التي انقضت منذ اختطافه: ما لا يقل عن 155 يوماً

اختُطف ضو زايد، وهو عسكري متقاعد عمره 73 عاماً، بعد صلاة المغرب من يوم 3 مارس/آذار 2015. وقد تعرّض منزل ضو بمنطقة الأقواس في سرت لهجوم، وقبض عليه أفراد من كتيبة 160 - وهو مليشيا تعمل مع تنظيم "فجر ليبيا".

أما نجل ضو، فقد قاوم المهاجمين وأطلقت عليه النار في رجله خلال القتال. ويُذكر أن الحالة الصحية لضو زايد متردية، إذ يعاني من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم. ولم تتمكن عائلته من الاتصال به منذ اختطافه، ولا يزال مكان وجوده مجهولاً حتى الآن. وقالت عائلته إن سرت تخضع إلى حد كبير لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" وإن الأوضاع في المدينة تشهد مزيداً من التدهور.



"إنه رجل مسن، ولا يمثل
تهديداً لأحد"

محمود زايد، الابن

في الأسفل: صورة لعمال الإغاثة المخطوفين الثلاثة،
التقطت في مكان اعتقالهم

ثلاثة عاملين في مجال الإغاثة الإنسانية
في مؤسسة الشيخ طاهر الزاوي الخيرية

عدد الأيام التي انقضت منذ اختطافهم: ما لا يقل عن 61 يوماً.

في 5 يونيو/حزيران 2015 اختُطف كل من محمد الطاهر عزيز ومحمد المنصف الشلاي ووليد رمضان شلهوب، وهم موظفون في مؤسسة الشيخ طاهر الزاوي الخيرية التي تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، في مدينة الشويرف الواقعة على بعد 400 كيلومتر إلى الجنوب من العاصمة طرابلس.

وكان الرجال الثلاثة، وهم أصلاً من مدينة الزاوية، في طريقهم لتوزيع مساعدات إنسانية في المدن المتضررة من القتال في جنوب غرب ليبيا، عندما تم توقيف قافلته والاعتداء عليها واقتيادهم من قبل إحدى الجماعات المسلحة. كما احتُجز سائقو الشاحنات التي تحمل المساعدات وتعرضوا للضرب والتعذيب، ثم أطلق سراحهم بعد فترة وجيزة.

ويبدو أن عمال الإغاثة الثلاثة قد اختُطفوا بسبب هويتهم، لأنهم من مدينة الزاوية. كما يبدو أن الجماعة المسلحة تحتجز عمال الإغاثة كرهائن للمطالبة بإطلاق سراح رجل محتجز في الزاوية.



"طلب مني الخاطفون دخول
موقع فيس بوك في غضون 30
دقيقة لمشاهدة صور لابني
المختوف"

وظل الخاطفون على اتصال هاتفي بعائلات المخطوفين، وهددوها بإيذائهم إذا لم يُطلق سراح الرجل المحتجز. وعلى الرغم من توسلات أهالي المخطوفين ومؤسسة الشيخ طاهر الزاوي الخيرية لإطلاق سراحهم وإعادةهم إلى عائلاتهم سالمين، فإنهم ما زالوا محتجزين في مدينة الشويرف.

المنصف محمد علي، والد محمد المنصف الشلاي، وهو
عامل إغاثة مختطف.



الالتزامات القانونية لوقف عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن

يجب أن تلتزم جميع القوات المنخرطة في القتال في ليبيا بقواعد القانون الإنساني الدولي العرفي والمادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949. وتهدف هذه القواعد والمبادئ إلى حماية كل من لا يشارك بنشاط في الأعمال الحربية: وبالأذات المدنيين، وجميع الأشخاص، بمن فيهم الذين شاركوا في الأعمال الحربية سابقاً، أو الجرحى أو الذين يستسلمون أو الأسرى.

إن عمليات القتل المتعمد وبلا محاكمة للأسرى – سواء كانوا مدنيين، أو أعضاء مشتبه بهم في جماعات مسلحة أو مليشيات محظورة – تشكل جريمة حرب. كما أن أفعال التعذيب والمعاملة القاسية واحتجاز الرهائن محظورة وتشكل جرائم حرب.

إن الأشخاص الذين يرتكبون جرائم حرب أو يأمرهم بارتكابها أو لديهم مسؤولية قيادية عنها، ينبغي أن يخضعوا للملاحقة القضائية، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي تتمتع بالولاية القضائية على الأوضاع في ليبيا.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع قادة الجماعات المسلحة إلى إدانة التعذيب واحتجاز الرهائن علناً، والإفراج الفوري عن جميع المحتجزين بسبب آرائهم أو انتماءاتهم السياسية أو دينهم، ليس إلا.

ويتعين على جميع الأطراف إبلاغ العائلات بمصائر وأماكن وجود أبنائها المخطوفين، وضمان معاملة جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية؛ والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم.

أعلى اليسار: جندي يطلق النار من سلاح
أوتوماتيكي خلال معركة دارت في شوارع
بنغازي، أبريل/نيسان 2015

أطراف النزاع

يتكوّن ائتلاف "فجر ليبيا"، الذي شكّل في أواسط عام 2014، من مليشيات وجماعات مسلحة من عدة مدن وبلدات في شتى أنحاء غرب ليبيا.

وقد أطلقت "عملية الكرامة" في البداية في شرق ليبيا على أيدي ائتلاف يضم عدداً من ضباط الجيش المتمردين تحت قيادة اللواء خليفة حفتر – وهو ضابط متقاعد في ذلك الوقت، وعين قائداً عاماً للجيش الليبي.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014 تبني مجلس النواب "عملية الكرامة" بصفتها عملية تحت قيادة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي. وتتألف قوات عملية الكرامة من عدة وحدات عسكرية سابقة، ومنها الكتيبة 21 صاعقة (القوات الخاصة) والكتيبة 36 وسلاح

الجو وسلاح البحرية وكتيبة الدبابات 204، التي انشقَّ معظمها عن جيش القذافي في عام 2011، وانخرط في صفوف الجيش الليبي الوليد، الذي كان في مرحلة إعادة بنائه.

وقد تحالف معارضو ائتلاف فجر ليبيا في غرب ليبيا، بمن فيهم مدينة الزنتان ومنطقة ورشفانة، مع "عملية الكرامة"، بينما تم تسليح بعض سكان بنغازي، المعروفين باسم "الصحات" من قبل قوات عملية الكرامة وحُثُّهم على القتال ضد قوات مجلس شورى ثوار بنغازي.

وفي مناطق أخرى، قامت الجماعات المسلحة التي تهدف إلى تعزيز تفسيرها الخاص للشريعة الإسلامية في ليبيا، من قبيل تلك التي أعلنت مبايعتها لتنظيم "الدولة الإسلامية"، وهي منخرطة في قتال القوات المنتمة إلى كلتا الحكومتين.

إن منظمة العفو الدولية تدعو الجماعات المسلحة كافة إلى:

- التوقف الفوري عن اختطاف المدنيين، والإفراج غير المشروط عن جميع المحتجزين بسبب انتماءاتهم السياسية والقبلية أو رأيهم أو أصلهم الجغرافي أو انتماءهم العرقي؛
- الإدانة العلنية للتعذيب واحتجاز الرهائن؛ وإبلاغ العائلات بمصائر وأماكن وجود أبنائهم؛ وضمان معاملة جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم؛
- معاملة جميع المعتقلين، بمن فيهم المقاتلون الأسرى معاملة إنسانية والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم؛ واحتجاز جميع المعتقلين في مرافق بعيدة عن مناطق القتال.

بادر إلى التحرك الآن

- يرجى نشر تغريدات للإعراب عن قلقك بشأن عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن من المدنيين، باستخدام الهاشتاغ #EndAbduction والتغريدات المقترحة التالية:
 - مدنيون يُحتجزون لاستخدامهم كورق للمساومة في ليبيا. ويتعرضون للتعذيب وإساءة المعاملة والعزل عن العالم. #EndAbduction #LibyaWarCrimes#
 - لا يجوز حرمان أحد من حريته بسبب انتمائه أو هويته في ليبيا #Libya #EndAbduction#
 - اختطاف المئات في ليبيا #Libya ، وتعرض العديد منهم للتعذيب وانقطاع أخبار معظمهم #EndAbduction#
 - المطالبة بحماسة المسؤولين عن عمليات الاختطاف في ليبيا #Libya #ضعوا حداً للاختطاف الآن. #EndAbduction NOW
 - احتجاز الرهائن جريمة حرب. يجب وضع حد لاختطاف المدنيين في ليبيا الآن #LibyaWarCrimes#EndAbduction#

لتوجيه تغريداتك إلى سلطات كلتا الحكومتين في ليبيا، استخدم:

الحكومة المؤقتة: @LibyaInterimGov

حكومة الإنقاذ الوطني: @NSGovernment_Ly

- يرجى إرسال رسائل إلكترونية تطالب بإطلاق سراح المخطوفين المدنيين إلى:

وزير العدل – الحكومة المؤقتة

الاسم: المبروك قريرة

العنوان الإلكتروني: secretary@aladel.gov.ly

وزير العدل – حكومة الإنقاذ الوطني

الاسم: مصطفى قليب

البريد الإلكتروني: info@aladel.gov.ly

- يرجى تنظيم مظاهرات أمام السفارة الليبية في بلدك، تدعو فيها إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المدنيين المحتجزين بسبب هويتهم أو انتماءهم السياسي/القبلي، أو رأيهم أو أصلهم الجغرافي أو العرقي.

تقارير منظمة العفو الدولية ذات الصلة:

- ليبيا: انزلاق بنغازي إلى الفوضى: عمليات الاختطاف والقتل بلا محاكمة وغيرها من الانتهاكات، يناير/كانون الثاني 2015 (رقم الوثيقة: MDE 19/001/2015) انظروا الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde19/000/1/2015/en>
- ليبيا: تحت حكم السلاح: عمليات الاختطاف والتعذيب وغيرها من الانتهاكات في غرب ليبيا، أكتوبر/تشرين الأول 2014 (رقم الوثيقة: MDE 19/009/2014)، انظروا الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde19/009/2014/en>

رقم الوثيقة: MDE 19/2178/2015

أغسطس/آب 2015

Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يربو على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان. وتصل المنظمة إلى كل بلد تقريباً في العالم، ولديها ما يزيد عن 2 مليون عضو ومؤازر يمثلون قوة دفع لنضالنا من أجل حقوق الإنسان، بالإضافة إلى 5 مليون ناشط يعززون دعواتنا إلى تحقيق العدالة. وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات أو العقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو الأديان، وتتلقى تمويلها بشكل رئيسي من اشتراكات أعضائها ومن التبرعات العامة.



منظمة العفو
الدولية